الشراكة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية

د/ محمد حسين سعيد حسين

أستاذ علم النفس التعليمي المساعد

كلية التربية – جامعة بني سويف

ملخص

يشهد العالم اليوم تغيرات متسارعة وانتشاراً متزايداً للتقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية، والتحولات الاجتماعية والثقافية، ووجود مجتمع عالمي يتصف بالشمولية في أنظمته التعليمية، مما ترتب عليه الاهتمام بضرورة تحسين وتطوير المؤسسات التربوية. والدول الناجحة هي تلك التي تجعل من التعليم قضية يشارك فيها الجميع، لإدراك تلك الدول لأهمية مشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور التربوي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، ومجالس آباء، ومعلمين، وأفراد، وقيادات في الإصلاح التربوي. وقد تطلب ذلك مراجعة المنظومة التربوية في علاقتها بالمنظمات المجتمعية، وإيجاد طرق وأساليب لتفعيل الشراكة بينهما كمدخل أساسي للتطوير التربوي. ويعد التقويم أحد الآليات الهامة لتطوير المنظومة التربوية، والتي يعد التقويم مكونا هاما منها، وأكثرها تأثيراً فيها، والاهتمام المستمر بتطوير التعليم يجب أن يقابله تطوراً في أساليب التقويم، ومن الأساليب الحديثة في التقويم -والتي فرضت نفسها نتيجة ظهور مفهوم الجودة الشاملة في التعليم- هي مشاركة الجميع في عملية التقويم، فمواجهة التحديات والتغيرات التي حدثت في أهداف التربية والتحول إلى جودة التعليم، والنظرة الجديدة إلى مفهوم التعليم وطبيعته ونظرياته، وما صاحبه من تغيرات شاملة في التقويم التربوي واستراتيجياته تقتضي إيجاد علاقة مشاركة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التقويم، لذا تتناول هذه الورقة الشراكة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية-التقويم التربوي-مؤسسات المجتمع المدني.

Community Partnership in Educational Institutions Assessment

Mohamed H. Said H.
Associate Professor of Educational Psychology
Faculty of Education, Beni-Suef University

Abstract:

The world is witnessing rapid changes, widespread growing of scientific and technological progress, knowledge revolution, social and

cultural transformations, and the existence of a global community characterized by inclusive educational systems, resulting in the need for considering the educational institutions improvement and development. The developed countries are those that make education a common issue, because of their realizing the importance of various institutions and community organizations participation in education growth and development, through the active participation and providing real opportunities for community members and its institutions such as families, parents' associations, teachers, and leaders in the educational reform. This has required educational system review in relation to community organizations, and finding means to activate their partnership as a basic input for education development. Assessment is one of the important mechanisms for the educational system development, in which assessment is considered the most important component and the most influential. The continuous attention to the education development must be barreled by assessment methods development. Of modern methods in assessment - which imposed itself as a result of the emergence of the concept of comprehensive quality in education - is everyone's participation in the assessment process. Facing challenges and changes that have occurred in the goals of education, the transition to the quality of education, the new look to the concept of education and its nature and theories, and the accompanying comprehensive changes in educational assessment and its strategies required finding a partnership between educational institutions and civil society organizations in assessment process. So, this paper addresses the community partnership in educational institutions assessment.
Key words: **Community Partnership - Educational Assessment - Civil Society Institutions.**

مقدمة

يعتمد تقدم المجتمع في المقام الأول على ما لديه من علماء، ومبدعين، ومتعلمين لذا كان اهتمام الحكومات سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي بدعم التعليم والاهتمام به من حيث الكم والكيف، ولذلك فتطوير التعليم والخروج به من أزمته الراهنة لم يعد مسئولية وزير أو وزارة أو متخصصين فقط وإنما أصبح عملا قوميا يشارك فيه الجميع من مؤسسات وهيئات وأفراد على اختلاف مواقعهم بما يسمى بالمشاركة المجتمعية. لذا تولي الحكومات والمجتمعات المعاصرة أهمية كبرى لمشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور في

مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال التربوي. ولعل ذلك ما ذهب إليه "ديفز"(Davies, 2000, 64) عندما أشار إلى أن العلاقة القائمة بين المؤسسات التربوية، والأسر، والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية. وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التعليم وجودته، حيث إن هناك العديد من التجارب التي أثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح التربوي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، ومجالس آباء، ومعلمين، وأفراد، وقيادات مجتمع، للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطيط التربوي.

وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية حينما أكد على أهمية تفعيل العقد الاجتماعي واعتبار التعليم مسئوليه مشتركه يحتاج إلى إحداث نقله نوعيه وتحديد شامل في الطريقة التي تتقدم بها الخدمة التعليمية، وإن ذلك الأمر يتطلب شروطا معينة أهمها اللامركزية من خلال تمكين المدارس والمجتمع المحلي من إتباع منهج إصلاحي متمركز نحو المدرسة واعتبار عمليات الشراكة المجتمعية أحد المداخل الإستراتيجية لعمليه تطوير التعليم (بما تضمه من مجتمع محلي- ومنظمات مجتمع مدني وجمعيات أهلية)، وتلك تمثل دعوة صريحة لإدماج المجتمع المدني مع الدولة كمثلث في عقد اجتماعي جديد من أجل الجميع (إيناس حجازي، ٢٠٠٨)، وهذا الاتجاه الجديد هو ما يطلق عيه بالطريق الثالث كأحد الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة مشكلاتها وتحقيق معدلات أسرع للتنمية (مصطفي طلعت، ٢٠٠٧)، والذي يهدف إلى إعادة بناء المجتمع المدني النشط من خلال تكوين شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني وتشجيع المبادرات المحلية (جيدنز أنتوني، ١٩٩٩).

ويأتي هذا التوجه نحو المشاركة المجتمعية انطلاقا من أنها ذات أهمية عملية في تحسين جودة التعليم، حيث أثبتت التجارب والنماذج والمشروعات التي نفذت في هذا المجال أنها عنصر هام لإصلاح مسيرة التعليم في المجتمعات، وهذا من واقع العمل في العديد من المشروعات والنماذج في المجتمع التعليمي (أشرف جرجس، ٢٠٠٥). وتعد العلاقة التشاركية بين المؤسسات التربوية والقطاع الخيري إحدى السمات الرئيسة في التكوين الاجتماعي للدول المتقدمة، ونظراً للأهمية البالغة لهذه العلاقة غير الربحية فقد ظهر خلال العقدين الماضيين مجموعة من الدراسات التربوية والاجتماعية تناولت الوسائل التي تؤسس لتنظيم

وتقويم هذه الشراكة؛ حيث هدفت دراسة "رسمي عبد الملك ومنى صادق" (٢٠٠٣) إلى تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم. كما أكدت دراسة "أماني قنديل" (٢٠٠٥) على قيمة الشراكة التي نصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. كما أشار "بون ومارتنز" (Bowen & Martens, 2006) إلى أهميه مشاركه الأطراف الداخلة في برامج الشراكة في عمليات التنفيذ والتقييم لأنه أفضل الطرق المنهجية لعملية التقييم التي تقوم على آراء المستفيدين وأصحاب المصلحة.

لذا تبرز أهميه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم المختلفة ومؤسسات المجتمع غير الحكومية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجيهات أفراده في شتي النواحي، فالتفاعل المستمر بين أفراد المجتمع وعمليات الاحتياج المتبادل في ظل واقع مضطرب اقتصاديا يفرض على المجتمع أهميه التواجد في شبكات تعرف بالشراكة، بحيث يفيد ويستفيد كل طرف من الآخر لمواجهة الوضع الراهن ولتنميةه القدرات ذاتيا ومؤسسيا (LesTyna, 2002). لذا تهدف هذه الورقة إلى تناول مفهوم الشراكة المجتمعية وكيف يكون تقويم المؤسسات التربوية مسئولية الجميع في ضوء الاتجاهات الحديثة للتقويم ونظم الجودة والاعتماد، وفيما يلي تفصيل ذلك.

مفهوم المشاركة المجتمعية:

المشاركة أو الشراكة هي علاقات غير محددة بنظم رسمية، لكنها تنمو من خلال العلاقات بين الأفراد والبنى الداخلية، ويستطيع كل المشاركين إضافة شيء ذو قيمة للشراكة، ويستطيعون كذلك أن يحصلوا على شيء ذو قيمة من الشراكة، وهذا ما يسمى القيمة المعطاة والقيمة المستفادة. وعرفها "فرانك وسميث" (Frank & Smith, 2000) بأنها العلاقة عندما يتشارك اثنان أو أكثر بأهداف متوافقة ويشكلون اتفاق لعمل شيء سويا. فالشراكة هي عبارة عن أفراد يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي أحوال كثيرة يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في أعمال لا يمكن إنجازها بشكل فردي. ويرى "محمد صديق" (٢٠٠٤، ٤٨) أن الشراكة ميثاق بين طرفين يقوم على أساس التفاعل، البناء، والاتصال المستمر، والشفافية المطلوبة بينهما، وتحدد بمقتضاه الأهداف، والتوقعات، والاهتمامات، والمصالح، والمسئوليات المشتركة بينهما كشركاء

متساويين بهدف تحقيق تعلم الأبناء، فهي مفهوم يقوم على أساس النظرة للتعليم باعتباره أمراً مجتمعياً من ناحية، وقضية أمن قومي من ناحية أخرى، ومدخل لتحقيق ديموقراطية التعليم من ناحية ثالثة، ويترتب على ذلك التعامل مع العمل التربوي لا بحسب أنه يخص التربويين وحدهم، بل قضية مجتمعية لا بد وأن يشاركهم فيها المجتمع بكافة أفراده وقطاعاته، وهيئاته ومنظماته.

ويعتبر مفهوم المشاركة المجتمعية أكثر اتساعاً من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار، والمسئوليات، والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط، وتضافر الجهود، والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع يسوده التفاهم، والتعاون، وتبادل الخبرات، والأفكار، وتقاسم المعارف، وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة (محمد الأصمعي سليم، ٢٠٠٥، ٣٨).

ويرى "عبدالهادي الجوهري" (٢٠٠١) المشاركة المجتمعية أنها الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل، والاستشارات، والاشتراك في عمليات التنمية. وتوجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية. أما "ديور وتوماس" (Durr & Thomas, 2001) فيعرفان الشراكة المجتمعية بأنها العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية، والتي تقوم على أساس مشترك في الرؤية، والقيم، والأهداف، والمخاطر، والمنافع، والمراقبة، والتعليم والتي تتطور مع مرور الوقت.

وترى "إيمان القفاص" (٢٠٠٣) أن المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية. ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى. ويشير "حمود الحارثي" (٢٠٠٥) إلى أن المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تعني المشاركة الفعلية من المعلمين، وأفراد المجتمع المحلي، في تصميم الأنشطة التربوية، وتحديد محتوى المناهج، وتطوير الطرق والوسائل التعليمية الملائمة لقدرات وأنماط تعليم الطلبة، وكذلك مراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من حيث فتح أبوابها أمام الآباء والمجتمع المحلي، ومدى كفاية التسهيلات والخدمات

التعليمية المقدمة، وملاحظة وتقويم سلوك الطلبة والمعلمين، وكذلك تقدير حاجات المعلمين التدريسية وتأهيلهم وتدريبهم.

وتعد المشاركة المجتمعية تطبيق وممارسة فعلية للمسؤولية الاجتماعية التي يحس بها الأفراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون إليه ومؤسساته التي تعمل على توفير احتياجاته من القوى المؤهلة أكاديمياً وتدريبياً، بما يعزز مظاهر الانتماء الوطني، والبعد عن مظاهر السلبية، والإتكالية، والمعوقات السلوكية، والاجتماعية. فهي كل ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة المجالات – السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية – وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراداً، أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكيات هؤلاء الأعضاء على التطوعية، والالتزام، والوعي والشفافية، وليس على الجبر والإلزام، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة، أو غير مباشرة.

ومما سبق يمكن تعريف المشاركة المجتمعية في المجال التربوي بأنها رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، وزيادة اهتمام المجتمع المحلى نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها. فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي تتاح من خلالها الفرصة لأكبر لعدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر، والمشورة، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية. كما تعرف بأنها الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية. وفي سياق فإن المشاركة المجتمعية هي إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثل في أولياء الأمور، والأسر ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم.

أشكال الشراكة المجتمعية:

تتخذ الشراكة المجتمعية أشكالا مختلفة تتمثل في الآتي (بن حبيب عبد الرازق، بومدين خوالف رحيمة، ٢٠٠٢):

أ- **الشراكة التعاقدية:** وهي سمة محددة في موضوعها، لكن يمكن أن تتطور لتصبح مالية وتجارية معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشراكة،

وهي شائعة في الاستغلال المشترك والتعاون في مجال الطاقة.

ب- **الشراكة المالية:** وتتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، ومدة أو عمر الشراكة، وتطور المصالح لكل شريك.

ج- **الشراكة التقنية:** وهي تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، حيث يتم الوصول لمعارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

د- **الشراكة التجارية:** وهي ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان التسويق بشكل كبير.

هـ- **الشراكة في البحث والتطور:** وهي تهدف إلى تطوير المنتجات وتحسينها، مع التقليص من التكاليف الإنتاجية، والدخول إلي أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن المؤسسات المنافسة لها.

أهمية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية:

تحتاج نظم التعليم في جميع الدول إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني حتى تحقق الأهداف القومية للتعليم، ويأتي هذا الدعم عادة من أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية، وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم، فضلاً عن باقي فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء في المدارس، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، وتؤدى المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية إلى ما يلي (عبدالهادي الجوهري، ١٩٩٧):

- تحمل المجتمع وأولياء الأمور مسئولية مساندة المؤسسات التربوية لتحسين جودة المنتج التعليمي.
- تفهّم المجتمع للمشكلات والمعوقات التي تعانى منها المؤسسات التربوية والعمل على وضع أنسب الحلول لها حتى تؤدى تلك المؤسسات رسالتها على الوجه الأكمل.
- تفهّم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والانجازات التي تحققها المؤسسات التربوية، وتساعد على فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم.
- توفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المؤسسات التربوية، مما يساعد على إنجاح العملية التعليمية.

- القيام بدور رائد تجاه معالجة القضايا المتعلقة بجودة العملية التعليمية، وخاصة من خلال الهيئات غير الحكومية والتي تتمتع بقدر من المرونة وحرية الحركة.
- زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية.
- انخفاض معدل تسرب الطلاب.
- شعور الأسرة والمجتمع بأن المؤسسات التربوية تؤدى مهمتها في خدمة المجتمع. ومن ثم، يكون لديهم الرغبة في مساندتها والدفاع عن مصالحها.

مقومات الشراكة الناجحة في العملية التعليمية:

للشراكة الناجحة سمات ومقومات منها (Dotterweich, 2006):

أ- وضوح الرؤية:

إن وضوح الرؤية لما هو متوقع من شراكات مجتمعية، وما سوف تحققه من نتائج من أولي المهام التي يجب أخذها في الاعتبار، وكذلك تحديد الاحتياجات التي سوف يتم إشباعها، وما سوف يتم تغييره أو تحسينه من خدمات بين المنظمات الداخلة في الشراكة، وتحديد الأساليب التي سوف يتم بها معالجه تلك الاحتياجات.

ب- وضع هيكل الشراكة (القيادة- والعضوية):

إن وضوح الرؤية لا يقتصر على تحديد الأهداف أو الاحتياجات فقط، بل يتطلب كذلك تحديد هيكل تنظيمي للشراكة بدء من القيادة ومروراً بالعضوية واللجان، مع وضوح مهام ومسئوليات وأدوار كل الأطراف الداخلة في الشراكة.

ج- تطوير نظام العمل:

يتطلب العمل معاً كشركاء من خلال تقاسم الموارد والخبرات وتبادل المعلومات، إذ إن تحقيق الأهداف لا يتم من خلال طرف واحد، فثمة عوامل تؤثر في شكل هذا التعاون كالوقت وبناء الثقة اللذان يسهمان في تسوية التبرعات، وأيضا وضوح عمليات صنع القرار، والمشاركة فيها، وتحديد وسائل الاتصال الفعالة بين الشركاء.

د- استمرارية الشراكة:

لا يقتصر نجاح الشركات الفعالة على ما اتفق على تحقيقه من أهداف، بل يمتد ليشمل استمرارية التعاون سواء من خلال الاستمرارية في نفس البرنامج لتحقيق أهدافا بعيدة المدى أو من خلال عقد شراكات في برامج أو مشروعات جديدة.

كما حدد "محمد الأصمعي سليم" (٢٠٠٥، ٣١) أهم المنطلقات الفكرية التي تعمل على تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم القضايا التربوية المعاصرة كما يلي:

١- تكاتف جهود المؤسسات التربوية المختلفة – النظامية منها وغير النظامية – في إعداد الفرد الواعي لمشكلات مجتمعة، المدرك لظروفه وللمشكلات التي يواجهها، وما يشهد مجتمعه من أخطاء، والقادر على المساهمة الإيجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار، بل وفي تحسين ظروف بيئته والمحافظة عليها.

٢- تنشيط وتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجالات التنمية بشكل عام، وفي مجال التعليم بشكل خاص، حيث تتطلب التطورات التي يشهدها العالم اليوم إعادة تنظيم مؤسسات المجتمع المدني.

٣- أظهرت نتائج مؤتمر التربية الدولية الذي عقد في (داكار) بالسنغال عام ٢٠٠٠م أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تدعيم قضايا التعليم، وتوصل المؤتمر إلى تحديد أهم الجهود التعليمية التي يمكن أن تشارك فيها التنظيمات المجتمعية التربوية غير النظامية ومنها تمويل إقامة المدارس، والمشاركة في مشروعات محو الأمية في المجتمعات الفقيرة .

٤- من أجل تحقيق مبدأ "التعليم من أجل الجميع" ترى منظمة "اليونسيف" ضرورة تعبئة مشاعر أفراد المجتمع تجاه القضايا التربوية، ويتفق هذا التوجه مع توجهات العامة التي تنادي بإعطاء المزيد من السلطة والمسئولية للإدارات اللامركزية.

دور المشاركة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية:

يشهد التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة في الدول المتقدمة حركة إصلاح جذرية تتمثل في إدخال مفاهيم جديدة مثل مفهوم التقويم المتعدد أو التقويم البديل، ومفهوم معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، لتحقيق التميز لدى الخريج الجامعي، بما يمكنه من مواجهة التحديات التي يفرضها القرن الواحد والعشرين، وقد جاءت هذه

الإصلاحات نتيجة لتغير مفهوم التعلم من المفهوم التقليدي السلوكي الذي يتخذ فيه المتعلم موقفا سلبيا من العملية التعليمية إلى المفهوم البنائي المعرفي الحديث الذي يتخذ فيه المتعلم موقفا ايجابيا وديناميكيا في العملية التعليمية، وقد استدعى هذا الإصلاح إعادة النظر في عملية التقويم التقليدية التي تكتفي باختبارات الورقة والقلم واختبارات الصواب والخطأ التي لا تقيس إلا المعارف والمستويات الدنيا من التفكير؛ لتشمل كل جوانب المؤسسة التعليمية كتقويم تعلم الطالب، وتقويم الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس، والمناهج، والوسائل التعليمية، والمناخ التعليمي، والأنشطة والخدمات الطلابية، والمرافق والتجهيزات، والمختبرات، والمكتبة، والتنظيم داخل المؤسسة والإدارة وغيرها(حسن شحاته، ٢٠٠١)، فضلا عن ربط التقويم بالواقع وبمدى قدرة الطالب واستعداده على أداء مهام فعلية في الحياة المهنية. وبهذا المفهوم أصبح التقويم عملية يتم من خلالها العمل على التحسين والتطوير المستمر لمؤسسات وبرامج التعليم العالي، وربطها بالواقع من خلال عمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة وبرامجها التعليمية (ربحي أبو سنينة، ٢٠٠٤).

ونظرا إلى أن عملية التقويم بصورة عامة وتقويم الطلاب بصورة خاصة تعد من العناصر الأساسية في الجودة الشاملة للنظام التعليمي عامة والتعليم العالي خاصة، فإن الإصلاحات التي تتم في العقود الأخيرة حول الجودة والاعتماد في التعليم العالي تركز على تقويم النواتج التعليمية، لذلك شهدت وما زالت تشهد عملية التقويم تطورات هامة نتج عنها تغييرات جذرية في مفهوم، وأساليب، وأغراض، ووظائف، وخصائص التقويم (Kulieke, et al., 1990). لذا ظهرت الإصلاحات الحديثة التي تتمثل في معايير الجودة والاعتماد وكذا التقويم البديل نتيجة للانتقادات الكثيرة التي وجهت للتقويم التقليدي والتي أكدتها نتائج العديد من الدراسات في مجال قياس وتقويم الطلاب (صلاح علام، ١٩٩٥؛ سناء إبراهيم، ٢٠٠٤، محمد حسين سعيد، ٢٠٠١؛ ٢٠٠٥؛ ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٩؛ ٢٠١٣؛ مروة مختار بغدادي، ٢٠١٣) والتي بينت أن التقويم لا يزال أضعف مكونات المنظومة التعليمية، نظراً لاستناده إلى مفهوم ضيق للتحصيل، مما ترتب عليه انفصال عملية التقويم عن عملية التعليم، وأضعفت الترابط والتفاعل بين مكونات المنظومة التعليمية.

إن مواجهة التحديات والتغييرات التي حدثت في أهداف التربية والتحول

إلى جودة التعليم، والنظرة الجديدة إلى مفهوم التعليم، وطبيعته، ونظرياته، وما رافقها من تغيرات شاملة في التقويم التربوي واستراتيجياته، تقتضي إيجاد علاقة تضافرية بين المؤسسات التربوية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومشاركة الطلاب، وأولياء الأمور، والموظفين، والمعلمين في صياغة الأهداف والمناهج التربوية، من أجل تطوير عملية التقويم الواقعي القائم على الأداء، وتوسيع دائرة العلاقة التشاركية لتحل محل العلاقة الهرمية المستخدمة في أشكال التقويم التقليدية، كما أن تحقيق المطالب الجديدة للمؤسسات التربوية في تعزيز جودة التعليم يتطلب من جميع الأطراف المؤثرة في العملية التعليمية القيام بدور عملي هادف، وحيث إن التقويم التربوي هو أحد المحاور الرئيسية في تعزيز جودة التعليم، فيمكن التأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني في التقويم التربوي.

صور وأشكال المشاركة المجتمعية في تقويم المؤسسات التربوية:

إن السياسة التربوية الموجهة بالنتائج في مجتمع ديمقراطي يعني أن أولياء الأمور والمجتمع أصبحوا مصدراً تعليمياً استراتيجياً ليس للطالب فحسب، بل أيضا للمعلمين والمؤسسات التربوية، كما أن توفير الفرص لأولياء الأمور، والمجتمع المدني في مناقشة كيف تكون الخبرة التربوية وطرائق التعليم والتقويم، ومدى فاعليتها في تحقيق النتائج المرغوبة سوف تشعرهم بتوطيد العلاقة بين الأسرة والمؤسسات التربوية وتشجعهم على المساهمة بوقتهم ومواهبهم لخدمة المؤسسات التربوية والمجتمع وأن ذلك موضع تقدير باعتبارهم جزءاً هاماً من الأعمدة الهامة في التعليم القائم على الجودة الشاملة، وجزءاً لا يتجزأ من مكونات المنهج وتعلم الطالب وتوفير التغذية الراجعة له، وأن تيسير التعلم وتوفير تحصيل عالي لم يعد شأن المؤسسات التربوية فحسب، تستطيع القيام به وحدها، بل هو علاقة تفاعلية بين أولياء الأمور وتلك المؤسسات. وفيما يلي توضيح للطريقة التي يمكن أن يشارك بها أولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام في تقويم المؤسسات التربوية كما رصدها "محمد صديق محمد" (٢٠٠٥) من خلال آراء المتخصصين في التربية:

أ- دور أولياء الأمور في تقويم المؤسسات التربوية:

يجب تحقيق التواصل بين المؤسسة التربوية وأولياء الأمور، وتكون المبادرة البناءة من قيادة المؤسسة التربوية في بداية العام الدراسي،

لتعريف أولياء الأمور ببرنامج التقويم الواقعي القائم على الأداء، ومدى اختلافه عن التقويم السابق، وماذا تقيس عمليات التقويم، وكيف تتم عمليات وضع التقديرات والمعايير، وموجهات التصحيح، وكتابة التقارير، واكتساب معلومات عن جهود التقويم، وتوفير عينات عن مهمات التقويم، وملفات انجاز الطلاب، بالإضافة إلى تنظيم دورات وندوات عن التقويم الواقعي.

ويمكن لإدارة المؤسسة التربوية طباعة كتاب عن بعض الملفات كنماذج توضح تحصيل الطالب في مجال معين، وتحديد أوقات معينة كأن يدعى "يوم التحصيل" في نهاية الفصل أو العام الدراسي، يحضره كل ذوي الشأن التربوي للمشاركة في تقويم أبنائهم وملفات إنجازاتهم، وعندها يستطيع أفراد المجتمع الاحتفال بتعليم الطالب، والعمل معا لتلبية حاجات المؤسسة التربوية، كما تؤدي بطاقة تقرير الأداء السنوي وسجلات التحصيل دوراً كبيراً في تحقيق التواصل بين مجلس المؤسسات التربوية، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي، من حيث أنها توفر معلومات عن معدلات الحضور والتسرب، كما تكون بمثابة قياس للتقدم الأكاديمي للطالب، وتوفير فرصة لإعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسة التربوية وأولياء الأمور، ودعم التعاون بين الأسرة والمؤسسة التربوية اعتماداً على الجهد المتبادل في التعرف على مواطن الضعف والقوه لأبنائهم.

كما يمكن لأولياء الأمور المشاركة في الحياة اليومية للمؤسسة التربوية كمحاضرين زائرين أو متطوعين للعمل في ضوء اختصاصاتهم كمساعدين للمعلمين في تصميم الأهداف، والمعايير، وفرز النتائج، وحضور الندوات العلمية، وورش العمل، والاطلاع على ملفات انجاز الطلاب، والمساعدة في حل المشكلات وإبداء الآراء أثناء اجتماعاتهم مع الطلاب والمعلمين.ويمكن أيضا مشاركة نخبة من أفراد المجتمع المحلي وأولياء الأمور في عمليه تقويم المؤسسة التربوية من خلال جمعيات المعلمين، والجمعيات الأهلية، والمنظمات التربوية أو كاستشاريين تربويين وشركاء في صنع القرار، وكذا تأسيس هياكل تنظيمية تسمح بأن يكون لهم صوت في السياسة التربوية وقراراتها، تحقق المساندة والتطوير والدعم المعنوي والمادي لها، وتقديم اقتراحات لصقل المناهج، وتعديل موعد إدارة الاختبار، وإجراءات كتابة التقارير المتعلقة بالطلاب.

كما يمكن للأسر وأولياء الأمور تقويم نظم الامتحانات، ومدى قياس الاختبارات للمستويات المعرفية المختلفة، وعدم اقتصارها على الحفظ

والاستظهار، كما يمكنهم أيضا تقويم المبني ومدي مناسبته للتحصيل العلمي وسلامه وصحة الطلاب، وكذلك تقويم الإدارة ومدى كفايتها وتفاعلها مع الطلاب والهيئة التدريسية. وفي سبيل تحقيق ماسبق يجب أن تقوم المؤسسات التربوية والعاملين بها بالترحيب بأولياء أمور الطلاب، وإظهار استعدادها لسماع وجهات نظرهم وانتقاداتهم، ومحاولة إشراكهم في حل المشكلات التي تواجه المؤسسة التربوية، عن طريق عرض تلك المشكلات عليهم، وسماع مقترحاتهم للحل، وإسهاماتهم فيه دون سخرية، أو ازدراء، أو اتهام لأولياء الأمور بعدم التخصص.

ب- دور منظمات المجتمع المدني في تقويم المؤسسات التربوية:

يمكن للجمعيات الأهلية أن تسهم في تقويم مدى شمول أداء الطلاب لجميع جوانب العملية التعليمية، كما تتمثل في الأهداف المعرفية والوجدانية والنفس حركية وتنوع أدواته، وكذلك مدي تنوع أساليب التقويم (تحريري/شفهي/علمي)، تبعاً لكل من أهداف المنهج الدراسي، وتقويم الشهادات الأجنبية في ضوء المستوي العالى للشهادات الرسمية للدولة، كما يمكن لهذه المنظمات والجمعيات أن تسهم في تقويم المباني، والأثاث، والتجهيزات، والتعرف على مدى اتفاق المبنى مع خصائص المرحلة الدراسية والبيئة المحلية، ومعالمها، والطابع الوطني للعمارة، وتقويم مدى كفاية المبنى للعملية التعليمية من فصول، وملاعب، ومكتبات، ومسرح، وقاعات، وحدائق، وتقويم مدى كفاءة نظام النظافة. وبالنسبة للإدارة يمكن لهذه الجمعيات أن تسهم في تقويم الموارد المالية، من حيث مدى كفايتها في الحصول على ما ينبغي شراؤه وتأمينه، وتقويم نظم الخدمات الصحية، والنفسية، والاجتماعية، ونظم التغذية والمواصلات. ولتفعيل دور المنظمات والجمعيات الأهلية في مجال التقويم التربوي يجب تنظيم المؤتمرات وعقد الندوات لمناقشة القضايا التربوية، وإجراء الدراسات التقويمية، وتنظيم البرامج التدريبية، وتنظيم حملات التبرع المادي والعيني لسد احتياجات المؤسسات التعليمية، ويتطلب ذلك توفر عاملين أساسين هما:

- رغبه القائمين على الجمعيات والمنظمات الأهلية وأعضائها في المشاركة في حل مشكلات المؤسسات التعليمية، والعمل التطوعي الذي يتبناه أعضاء هذه الجمعيات، سواء كان هذا التطوع تقديم الخبرة البشرية المساهمة في عقد الندوات، وتنظيم حملات التوعية لكل من أفراد المجتمع والعاملين في المؤسسات التعليمية، أو كان في صورة أموال أو

تبرعات عينية لهذه المؤسسات، ولاشك أن هذه الأعمال التطوعية تنطلق من خلال نتائج المتابعة الدقيقة والدراسات التقويمية لجميع جوانب المنظومة التربوية والتي يقوم بها أعضاء هذه الجمعيات من المتطوعين.

- ثقة جميع العاملين بالمؤسسات التربوية بدور الجمعيات الأهلية، وهدفها، وإمكانياتها في الإسهام في تحسين أوضاع مؤسساتهم، وترحيبهم بهذا الدور، بل والسعي إلى دعوة مثل هذه الجمعيات لإجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية، وإجراء ما تراه من دراسات تقويمية، مادامت أنها ستؤدي في النهاية إلى مساعدة المؤسسات التعليمية في حل مشكلاتها.

ج- دور الإعلام في تقويم المؤسسات التربوية:

من بين منظمات المجتمع المدني والتي لها تأثيرها في قضية التقويم التربوي، المؤسسات الإعلامية من صحافة، وإذاعة، وتليفزيون، والتي تمتلك القدرة على تشكيل الرأي العام، وتوجيهه وتزويده بالمعارف والمعلومات، كذلك على كشف الايجابيات، والسلبيات، واقتراح الحلول، كما أنها تحفز مؤسسات المجتمع على المشاركة في تطوير المؤسسات التعليمية، حيث تستطيع المؤسسات الإعلامية تنظيم وعقد لقاءات، وندوات، وحوارات حول أمور تربوية متعددة مثل: تقويم السلم التعليمي، أي تقويم نظام المراحل الدراسية التي يتكون منها السلم التعليمي وتفريعاته، ومدي مناسبة عدد السنوات في كل مرحل دراسية، وتقويم نظم التشعيب، ومدى تنوع المسارات التعليمية، ومدى تغطيتها لحاجات وميول وقدرات الأفراد، ومدى تغطيتها لمطالب المجتمع وسوق العمل، وتقويم آلية العلاقة بين التعليم وسوق العمل، كما يمكن للمؤسسات الإعلامية الإسهام في تقويم أسلوب اختيار الكليات لطلابها، ومدى حسن اختيار العناصر المناسبة لمهنة التدريس، في ضوء تصورات مفكري المجتمع، وتقويم مناهج إعداد المعلم، ومدى كفايتها في إكساب الأفكار والمهارات الأساسية اللازمة لإعداد النشء، في ضوء الرؤى المختلفة لمفكري المجتمع وفلاسفته، وتقويم جدية نظم تدريب المعلمين أثناء الخدمة، ومدى كفاية راتب المعلم لمستوى معيشته، وتقويم التقدير الأدبي للمعلم من جميع فئات المجتمع.

كما أن لوسائل الإعلام القدرة على الإسهام في تقويم اللوائح الخاصة بالامتحانات، وأدواتها، والأوراق الإمتحانية من حيث الشكل، والطباعة،

ومدى موضوعية التصحيح، والعدالة والدقة في تقدير الدراجات، وتقويم مدى التغلب على ظاهرة الغش في الامتحانات، وفيما يتعلق بالمباني المدرسية وطرق البناء، وتقويم عناصر الخدمة داخل المباني من مخازن، ومقاصف، ومصلي....، وتقويم الناحية الجمالية للمبني، ومدى الاتساع، والتهوية، وتجهيزات المبنى من ملاعب ووسائل الأمن وغيرها. وفي المقابل يجب على المؤسسات التربوية والعاملون فيها تقدير دور الإعلام في إبراز حجم الجهود المبذولة في العملية التعليمية، ومعوقات تطويرها واحتياجاتها للرأي العام، بل وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على معاونة المؤسسات التربوية في علاج هذه المعوقات وتوفير هذه الاحتياجات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- الاهتمام من جانب العاملين المنتمين للمؤسسة التربوية بالتحقيقات والآراء الصحفية والتليفزيونية، وتحليلها، وفتح آفاق أوسع للنقاش حول القضايا التي تتناولها هذه التحقيقات، بمشاركة فعالة من التربويين العاملين بالميدان التربوي لتوضيح وجهة نظرهم حول هذه القضايا، والاستفادة من آراء الإعلاميين المهتمين بقضايا التعليم.
- اهتمام المؤسسات التربوية بجميع مستوياتها بالإعلام التربوي، عن طريق النشرات الإعلامية التي تتضمن أخبار هذه المؤسسات، وتبرز انجازاتها واحتياجاتها، وتعرض للمشكلات التي تواجهها، والدعوة لإسهام مؤسسات المجتمع لاقتراح حلول لها والمشاركة في تنفيذ هذه الحلول.
- فتح قنوات اتصال دائمة مع مؤسسات الإعلام ورجاله لإبراز نواحي القوة والقصور في المؤسسات التربوية، وخطط هذه المؤسسات للعلاج.
- اطلاع مؤسسات الإعلام على ما تتضمنه التشريعات والقوانين المزمع إصدارها لمناقشتها قبل إصدارها في شكلها النهائي.

التوصيات:

في ضوء ما سبق يتضح الدور الذي يمكن أن تسهم به جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في تقويم مختلف عناصر النظام التعليمي، كما يمكن تأكيد أهمية تفاعل وتجاوب المؤسسات التربوية مع مؤسسات المجتمع المدني لتنشيط هذا الدور، وبناء جسور الثقة بينهما حتى تكتسب المؤسسات التربوية تأييد ومؤازرة المجتمع المدني بمؤسساته وجمعياته الأهلية، فتصبح خط الدفاع الأول عن المؤسسات التربوية والعاملين فيها، والمعلن الأساسي عن الجهود المبذولة فيها للرأي العام،

والناقل لاحتياجاتها والملبي الأول لهذه الاحتياجات. ولكي يستطيع المجتمع المدني القيام بهذا الدور فإننا بحاجة لمزيد من الشفافية في المؤسسات التربوية، سواء في عرض الانجازات أو طرح المشكلات والاحتياجات، وهذه الشفافية تتمثل في السماح لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بعمليات المتابعة، والتقويم لجميع عناصر المنظومة التربوية للوقوف على أوجه القصور، والاحتياجات، واقتراح الحلول، وتوفير الإمكانات البشرية لسد هذه الاحتياجات. وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١- تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والإعلامية والشبابية ومؤسسات المجتمع المدني، وتوثيق علاقتها بالمؤسسة التربوية، وتنسيق أنشطتها الموجهة لخدمة المجتمع المحلي، بالتعاون معها، انطلاقاً من مبدأ توحيد الموارد واستثمارها على النحو الأمثل في خدمة التعليم، كعقد الندوات والمؤتمرات الهادفة إلى تطوير العملية التعليمية.

٢- التنوع في أساليب الاتصال بين المؤسسات التربوية والمجتمع، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.

٣- الربط بين النظام التعليمي وحاجات السوق المحلي، حتى يصبح التعلم مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتجددة، ليشعر جميع أفراد المجتمع بأهميتها وفائدتها فيساهمون في تطويرها.

٤- ضرورة إيجاد آلية مناسبة يتم من خلالها تقديم التبرعات العينية والنقدية، لدعم الأنشطة التربوية وتبنيها من قبل أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته.

٥- قيام النظام التربوي بغرس مفهوم "التعليم مسئولية الجميع"، وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه، عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسئولية.

٦- نشر ثقافة الجودة بين المتعلمين وأفراد المجتمع المدني، عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

٧- نشر ثقافة المشاركة التابع لنظام وبرامج الجودة عن طريق التدريب ورصد الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع ذلك.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أشرف جرجس (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية والتعليم المجتمعي. مجلة المعلم التربوى، المنيا، مكتبة المنيا.

٢. أماني قنديل (٢٠٠٥). دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة، ١٤-١٦ مارس.

٣. إيمان القفاص (٢٠٠٣). المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم ضمير الوطن، جمعية المرأة والمجتمع، القاهرة، ديسمبر.

٤. إيناس حجازي (٢٠١٣). العقد الاجتماعي في مصر. ندوة واقع وإمكانات منظمات المجتمع المدني لدعم المشاركة المجتمعية في تعليم الأطفال في مصر. المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف مصر).

٥. بن حبيب عبد الرازق، بومدين خوالف رحيمة (٢٠٠٢). الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ٢١-٢٢ مايو، الجزائر.

٦. جيدنز أنتوني (١٩٩٩). الطريق الثالث تحديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زيدان، ومحمد محي الدين. القاهرة: الأنجلو المصرية.

٧. حسن شحاتة (٢٠٠١). التعليم الجامعي والتقويم الجامعي: بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

٨. حمود الحارثي (٢٠٠٥). المنظمات الأهلية والشراكة في العملية التعليمية. الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي للدول العربية للصفين (١١ و١٢). وزارة التربية والتعليم العمانية، مسقط، سلطنة عمان.

٩. ربحي أبو سنينة (٢٠٠٤). تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير. ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣-٢٠٠٤/٧/٥.

١٠. رسمي عبد الملك، ومني صادق (٢٠٠٣). تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

١١. سناء إبراهيم أبو دقة (٢٠٠٤). التقويم وعلاقته بتحسين نوعية التعليم في برامج التعليم العالي. ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣-٢٠٠٤/٧/٥.

١٢. صلاح الدين محمود علام (١٩٩٥). التوجهات المستقبلية لتقويم تحصيل الطلاب

في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٤٩، ذو القعدة ١٤١٥هـ، ١٥ – ٥٣.

١٣. عبدالهادي الجوهري (١٩٩٧). تنمية المشاركة الشعبية، ورقة عمل، مؤتمر الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، يوليو، القاهرة.

١٤. عبدالهادي الجوهري (٢٠٠١). البعد الاجتماعي للتطوع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٢.

١٥. محمد الأصمعي محروس سليم (٢٠٠٥). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٦. محمد حسين سعيد (٢٠٠١). درجات امتحان الثانوية العامة، دراسة سيكومترية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة.

١٧. محمد حسين سعيد (٢٠٠٥). تطوير أساليب التقويم ضرورة حتمية لضمان جودة المؤسسات التعليمية". المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، وعنوانه: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، في الفترة ٢٩-٣٠ يناير ٢٠٠٥م. ص ص١٠٦-١٤٤

١٨. محمد حسين سعيد (٢٠٠٦). الاتجاه نحو التقييم الحقيقي ومعوقات تطبيقه كمدخل لتطوير التقويم في المنظومة التعليمية". المجلة المصرية للدراسات النفسية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ١٦(٥٢)، يوليو. ٢٦٠-٢٩٤

١٩. محمد حسين سعيد (٢٠٠٩). صدق الاختبارات التحصيلية المدرسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي "دراسة تقييمية". المجلة المصرية للدراسات النفسية، ١٩(٦٣)، أبريل. ٢٢٧-٢٦٠.

٢٠. محمد حسين سعيد (٢٠١٣). الاتجاهات الحديثة في أساليب تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي بنظام الانتساب. مؤتمر تقييم وتطوير نظام الانتساب في الجامعات المصرية والعربية، في الفترة ١٧ أبريل ٢٠١٣م، جامعة بني سويف.

٢١. محمد صديق محمد حسن (٢٠٠٤). الشراكة الأبوية في التعليم ، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم - قطر س ٣٣ ، ع ١٤٩.

٢٢. محمد صديق محمد حسن (٢٠٠٥). مستقبل جودة التعليم في ظل التوجهات المستقبلية للتقويم مؤسسات المجتمع المدني والتقويم التربوي. مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم - قطر س ٣٤ ، ع ١٥٣ ص ص ٦٨-٧٩.

٢٣. مروة مختار بغدادي (٢٠١٣). الاتجاهات الحديثة في أساليب تقييم طلاب الانتساب بالجامعة. مؤتمر تقييم وتطوير نظام الانتساب في الجامعات المصرية والعربية، في الفترة ١٧ أبريل ٢٠١٣م، جامعة بني سويف.

٢٤. مصطفي طلعت السروجي (٢٠٠٧). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة. القاهرة: دار الشروق.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Bowen, S. & Martens, L. (2006). Theory and Methods, A model for

Collaborative Evaluation of University-Community Partnerships, **Journal of Epidemiology and Community Health**; BMJ Group, 902-907.

2. Davies, D. (2000). **Communities and Their Schools**. New York: McGraw-Hill.

3. Dotterweich, J. (2006). Building Effect ive community Partnership, for youth Development: Lessons Learned From Act for youth , **Journal of Public Health Management and Practice**, 12(4), 51-57.

4. Durr, B. & Thomas, G. (2001). **Partnership Principles: What we Have learned About Partnering and institute**? U.S.A: Aprilu.

5. Frank, F. & Smith, A. (2000). **The Partnership Handbook Ottawa: Minister of Public Works and Government Services**. Canada Cat. No . MP43 -373/ 12000E.

6. Kulieke, J.; Bakker, C.; Collins, T.; Fennimore, C.; Fine, J.; Herman, B.; Jones, L. & Raack, B. (1990). **Assessment based on vision of learning.** NCREL, Oak Brook.

7. LesTyna, P. (2002). Extending the Possibilities of Multicultural Community Partnership in urban Public School, **The Urban Review**, 34(1), 9-16.